النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٣٢ / فبراير-مارس ٢٠٢٤

الانفراج الوهمي

كلمة الرئيس :
الانفراج الوهمي.

مرة أخرى يشير حجم المبادلات التجارية بين فرنسا والعالم العربي، في عام ٢٠٢٣، إلى العديد من التناقضات، حيث يظهر في بعض الأحيان تحسناً واضحاً، كما هو الحال مع دول المغرب العربي حيث ارتفع حجم المبادلات التجارية من ٣٦,١٤٨ مليار يورو سنة ٢٠٢٢ إلى ٣٧,٤١٥ مليار سنة ٢٠٢٣، أي بزيادة بنسبة + ٤ ٪، لكن على الرغم من ارتفاع حجم المبادلات نرى تراجعاً في الرصيد النهائي بقيمة -٧,٧٥٤ مليار مقابل -٥,٦٣٤ مليار في سنة ٢٠٢٢.

لقد تحسنت بالفعل المبادلات التجارية بين فرنسا وبعض الدول العربية، ففي سلطنة عمان ارتفعت الصادرات الفرنسية من ٢٢٥ مليون يورو إلى ٢٨٨ مليون يورو، وتحول الرصيد من عجز بقيمة -٣٢٢ مليون يورو إلى فائض قدره ١٥٤ مليون يورو؛ وكذلك الأمر بالنسبة لقطر حيث تحول رصيد المبادلات من عجز بقيمة -٢,٨٨٦ مليار إلى فائض بقيمة +٤١ مليون! لكن هذه النتائج الجيدة لا تعكس في الواقع سوى تحسنا موهماً.

الأرقام تشير إلى تراجع الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية بين فرنسا والدول العربية من ٦٩,٩ مليار يورو في عام ٢٠٢٢ إلى ٦٧ مليار يورو في عام ٢٠٢٣، أي بانكماش بنسبة ٤٪ . في الوقت ذاته تشير أيضاً هذه الأرقام الى انخفاض العجز من -٩,٨ مليار يورو عام ٢٠٢٢ إلى -٧,٤ مليار يورو عام ٢٠٢٣. ويأتي غالباً هذا الأداء الجيد للمبادلات الثنائية نتيجة لانخفاض كبير في حجم الواردات الفرنسية التي تراجعت من ٣٩,٩ عام ٢٠٢٢ إلى ٣٧,٢ مليار يورو عام ٢٠٢٣، وهو مرتبط غالبًا بانخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية، مما يضع النتائج النهائية في موقع من الهشاشة الكاملة. وبالنسبة للصادرات الفرنسية نحو الدول العربية فهي تميل بشكل عام الى نوع من الركود عند حجم بقيمة ٣٠ مليار يورو.

كل هذا يشير، دون شك، إلى ضرورة العمل باستمرار، وبشكل متزايد، ليس فقط على تحسين القدرة التنافسية لنوعية المنتجات الفرنسية والقدرة التنافسية لأسعار السلع والمنتجات المصدرة، ولكن أيضًا على مواصلة العمل الذي نقوم به جميعاً، كل منا على مستواه، لمساندة الشركات الفرنسية المصدرة، حيث اصبح من الواضح أنه في أطار النقاش الذي يدور حالياً حول العجز العام الفرنسي، لا يحتل العجز في ميزان التجارة الخارجية سوى مساحة ضئيلة .

الأسواق الواعدة التي يمكنها أن توفر للشركات الفرنسية محركات حقيقية للنمو لا تزال غير معروفة بشكل جيد، ستتابع الغرفة مسارها وستعمل على تصحيح ذلك مرة أخرى بمناسبة انعقاد **القمة الاقتصادية الفرنسية العربية الخامسة التي ستنظمها يومي ١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر** حول موضوع تعزيز مكانة فرنسا في البلدان العربية. سجلوا هذا الموعد. ونأمل بمشاركتكم، وبأعداد كبيرة.

بالطبع كل هذه التظاهرات واللقاءات مرتبطة بعودة السلام في كافة أقطار العالم، فدون السلام، ستبقى جهودنا دون النجاح المرغوب وستبقى نتائجها الاقتصادية بعيدة عن متناول السكان المحليين، وهذا أمر هام بالنسبة لفرنسا. وعلى هذا الصعيد لها دورها وتحافظ عليه.

وأخيراً، علينا أن لا ننظر باستخفاف إلى العجز العام الفرنسي وكذلك إلى مستوى الديون التي تجاوزت قيمتها ٣٠٠٠ مليار يورو، فالأمر بغاية الأهمية ويؤثر على النشاط في كافة القطاعات الاقتصادية، وبشكل خاص على صورة فرنسا وجاذبيتها.

فانسان رينا

المحتويات

مقابلة مع سعادة السيد أحمد محمد ناصر العريمي سفير سلطنة عمان في فرنسا و مع السيدة فيرونيك أولاجون سفيرة فرنسا في سلطنة عمان.
الصفحة ٢-٧

تصدير مستحضرات التجميل من فرنسا الى السعودية.
الصفحة ٨

موريتانيا وتونس، ضيفتا الشرف في الغرفة التجارية العربية الفرنسية.
الصفحة ٩-١١

اخبار اقتصادية متنوعة من دول الخليج.
الصفحة ١٢-١٣

اخبار اقتصادية متنوعة من دول المشرق .
الصفحة ١٤

اخبار اقتصادية متنوعة من دول المغرب .
الصفحة ١٥

اعلان لمجموعة سورس.
الصفحة ١٦

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

لقاء مع سعادة السفير أحمد محمد ناصر العريمي سفير سلطنة عُمان لدى فرنسا ومع سعادة السيدة فيرونيك أولاجنون سفيرة فرنسا لدى سلطنة عمان

تعتبر عُمان ثالث أكبر دولة في شبه الجزيرة العربية وتلقب - بسويسرا الخليج أو لؤلؤة الجزيرة العربية - وتطل السلطنة على المحيط الهندي على مسافة ٣٠٠٠ كيلومتر وتحتل موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا يمنحها دورًا كحلقة وصل بين الصين والهند وأفريقيا. علاوة على ذلك، فإن السلطنة، التي تشترك مع إيران في السيادة على مضيق هرمز، الذي يمر عبره جزء كبير من النفط العالمي، تعد بوابة استراتيجية لدول شبه الجزيرة. وقد واصلت سلطنة عمان منذ نشوئها تعزيز دورها كوسيط إقليمي، متحفظ وفعال، ومعترف به ويسعى إلى هذا الدور جميع جيرانها.

إن اكتشاف النفط في الستينيات، وخاصة استغلاله في السبعينيات، دفع السلطنة إلى عصر الحداثة والازدهار، وفتح آفاقا جديدة للتنمية. ومن خلال الاستفادة من المكاسب النفطية، ركزت السلطنة جهودها من خلال خطتها التنموية - رؤية ٢٠٤٠ - لتقدم للأجيال القادمة مستقبلًا أفضل.

تتمتع فرنسا وعُمان بعلاقات قوية وطويلة الأمد وتتمحور حول هياكل تدعم الحوار الاستراتيجي الثنائي الدائم، ولاسيما مع اللجنة الفرنسية العمانية المشتركة ذات البعد الاقتصادي والثقافي.

وعلى الرغم من نمو التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠٢٢، إلا أن التجارة بين فرنسا وسلطنة عُمان لا تزال متواضعة وتبلغ ٤٧٣,٤ مليون يورو متمثلة بارتفاع حجم الواردات الفرنسية في عام ٢٠٢٢ بنسبة + ٦٥,٧ بالمئة (٢٤٧,٩ مليون يورو) سجلت خلالها الصادرات الفرنسية زيادة بنسبة + ٤٢ بالمئة (٢٢٥,٥ مليون يورو). ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه النتائج المشجعة، تستمر حصة السوق الفرنسية في الانخفاض، حيث انتقلت من ٢,٤ بالمئة في عام ٢٠٠٢ إلى ٠,٤ بالمئة في عام ٢٠٢٢.

ويقيم حوالي ٦٥٠ فرنسيا في سلطنة عُمان وتتواجد حوالي أربعين شركة مدرجة في مؤشر بورصة باريس، وتنشط هذه الشركات في قطاعات مختلفة من الاقتصاد، لا سيما في إنتاج الكهرباء والماء، ومعالجة النفايات، والصناعة النفطية والغاز، والأمن، والخدمات اللوجستية، والتوزيع والخدمات للشركات.

وعلى الصعيد الثقافي، هناك عدة اتفاقيات تعزز هذه العلاقة في مجال التدريس والتعليم والتدريب، ولا سيما في المجال الطبي. علاوة على ذلك، تدعم فرنسا العديد من البعثات الأثرية في السلطنة من خلال وجود المركز الفرنسي للأبحاث في شبه الجزيرة العربية. وأخيرا، تجدر الإشارة أن المدرسة الفرنسية بمسقط نشطة وأن اللغة الفرنسية قد تم إدخالها في بعض المدارس العمانية ويتم تدريسها في جامعتين.

هذا وقد وافق سعادة السفير أحمد محمد ناصر العريمي سفير سلطنة عُمان الجديد لدى فرنسا، وسعادة السيدة فيرونيك أولاجنون سفيرة فرنسا لدى سلطنة عمان على الإجابة على أسئلتنا لالقاء نظرة متقاطعة حول العلاقات العمانية الفرنسية.

سعادة السيد أحمد محمد ناصر العريمي سفير سلطنة عُمان لدى فرنسا

في أحدث تقرير له، نُشر في نهاية يناير من هذا العام، يسلط صندوق النقد الدولي الضوء على التوقعات الإيجابية للاقتصاد العماني ويشير إلى النمو والتوازنات المالية والفائض في المدفوعات الخارجية وخفض الديون من ٦٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ إلى ٣٨ بالمئة في عام ٢٠٢٣. سعادتكم، هل يمكنكم أن تعطونا لمحة موجزة عن الاقتصاد العماني اليوم ؟

اتسم أداء الاقتصاد العماني في عام ٢٠٢٣م بتحقيق مستويات مرتفعة من النمو في مختلف المؤشرات الاقتصادية وسط أداء جيد للمالية العامة، وتحسّن التصنيف الائتماني، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الإيرادات النفطية وغير النفطية، وازدهار التجارة الخارجية، وتحسّن أداء سوق العمل والتشغيل، والتحكم في التضخم عند مستويات آمنة ومقبولة عند ١,٠٣٪ بنهاية نوفمبر من العام نفسه. هذا ما تفضل بذكره صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه اللهُ عند افتتاح دور الانعقاد السّنوي الأول للدورة الثامنة لمجلس عُمان: تَمكَّنتَ البلاد -بعونٍ مِنَ اللهِ وتوفيقِه- من تحقيقِ نتائجَ طيبةٍ، وإنجازاتٍ مهمةٍ، على الصعيدِ الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ والأداءِ الماليِّ بالرغمِ من التحدياتِ التي واجهها الاقتصادُ العالميُّ. وأشارت النتائج الأولية للأداء المالي لعام ٢٠٢٣م إلى تحقيق فائضا ماليا بنحو ٩٣١ مليون ريال عماني. وقد أنعكس ذلك على العديد من الجوانب منها : رفع التزامات مشاريع الخطة الخمسية العاشرة من ٥ مليارات ريالات عماني إلى ما يزيد عن ٨ مليارات ريالات عماني بنهاية عام ٢٠٢٣م، مع إعطاء الأولوية للمشاريع ذات البعد الاجتماعي كمشاريع قطاع التعليم والصحة والإسكان كما تم توجيه بعض الفوائض المالية نحو خفض الدين العام وإدارة المخاطر المالية. وتمكنت الحكومة من خفض الدين العام من ١٧,٦ مليار ريال عماني إلى ١٥,٢ مليار ريال عماني وذلك بسداد نحو ٢,٤ مليار ريال عماني.

ان الحالة الإيجابية التي يعيشها الاقتصاد العُماني هي نتاج لثلاثة عناصر أساسية، وهي الحوكمة، ووضوح السياسات، إضافة إلى وجود المسرعات الداعمة مثل برامج الخطة الخمسية العاشرة والبرامج الوطنية الداعمة لأولويات - رؤية عُمان ٢٠٤٠ -.

رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تهدف إلى تعزيز النمو المستدام والمتنوع والشامل وتعزيز القطاع الخاص، تتمحور حول عدة محاور رئيسية، مع تحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية التي يتعين تحقيقها. هل يمكنكم، سعادتكم، أن تخبرنونا عن هذه الأهداف وأولوياتكم على المدى القصير ؟

من الصعب أن نشرح في فقرات بسيطة أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ وما تم تحقيقه ولكن بشكل مختصر، تتضمن الرؤية أربعة محاور رئيسية يضم كل محور من هذه المحاور عددا من الأولويات الوطنية، إذ شمل محور الإنسان والمجتمع أولويات تمثلت في التعليم والبحث العلمي والقدرات الوطنية، والصحة، والمواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية، والرفاه والحماية الاجتماعية. وجاء محور الاقتصاد والتنمية ليضم ٥ أولويات شملت التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، القيادة والإدارة الاقتصادية، وسوق العمل والتشغيل، والقطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي، وتنمية المحافظات والمدن المستدامة. وضم محور الحوكمة والأداء المؤسسي محورين هما حوكمة الجهاز الإداري للدولة، التشريع والقضاء والرقابة. بينما تضمن محور البيئة والاستدامة على أولوية واحدة هي البيئة والموارد الطبيعية والموارد والمشاريع. وتتضمن رؤية ـ٢٠٤٠ـ ٨٨ هدفا استراتيجيا و٦٨ مؤشرا لقياس الأداء وأهم هذه الإطارات هو برنامج التنمية في شتى المحافظات واعتماد ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال لكل محافظة وتحفيز النشاط الاقتصادي.

خطة تنويع وتحديث اقتصاد السلطنة تشمل كافة مجالات الحياة الاقتصادية وخاصة الطاقة والطاقات المتجددة والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة...ما حصة مساهمة الشركات الفرنسية في تنفيذ هذه الخطة ؟

تبذل سلطنة عمان جهودا حثيثة لتعزيز وجلب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحديث التشريعات والقوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار وتهيئة البيئة المناسبة لبدء الأعمال التجارية والتحول الرقمي في جميع الخدمات المقدمة للمستثمرين وتقديم حوافز ومميزات للراغبين في الاستثمار بسلطنة عمان. بالإضافة إلى تعزيز مكانة سلطنة عمان التنافسية العالمية.

وتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان ٢٢,٩ مليار ريال عماني حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٣م، فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين سلطنة عمان ودول العالم حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٣م نحو ٣٤,٢٧ مليار ريال عماني.

إن العلاقات العمانية الفرنسية تتميز بروابط قديمة منذ قرون في مجال العلاقات الدبوماسية والسياسية والتجارية والتي تطورت لتشمل جميع المجالات الاستثمارية والثقافية والسياحية.

إن المقام لا يسمح بذكر عمق وتطور العلاقات الثنائية وجميع المشاريع الاستثمارية ولكن نؤكد ان العلاقات الثنائية في تطور متزايد.

على الصعيد التجاري، تسعى البلدين لتطوير حجم الاستثمارات والصادرات والواردات وابرام العديد من الاتفاقيات بهذا الشأن. ونكثف حالياً اللقائات مع الأقاليم الفرنسية المختلفة لتعزيز وتشجيع التعاون الاستثماري في مجالات الموانئ والصيد واللوجيستيات والأغذية والمستحضرات التجميلية.

هناك أكثر من ٤٠ شركة فرنسية مستثمرة في مجالات الزراعة والأغذية والصيد ومجالات البيئة والسياحة. فيجب تشجيع مستثمرين ليحذوا حذوا هذه الشركات وبترتيب لقائات مع رواد أعمال وشركات عامة وخاصة في البلدين.

في ٧ فبراير افتتح حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق، مصفاة ومجمع للبتروكيماويات بالدقم تقدر تكاليفهما بـ ٩ مليارات دولار. علاوة على ذلك، تلتزم السلطنة ببرنامج مناخي طموح وتستثمر بشكل كبير في الطاقة النظيفة، وخاصة في الهيدروجين والطاقة الشمسية وتوربينات الرياح. سعادة السفير، هل يمكنكم تنويرنا بالسياسة المتبعة في هذا المجال والتزاماتكم تجاه تحول الطاقة؟

تسعى سلطنة عُمان، بقيادة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق، إلى تبوء موقع ريادي بين الدول المنتجة للهيدروجين الأخضر على مستوى العالم، اعتماداً على توفر المقومات الرئيسية لإنتاجه والمتمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكوادر البشرية. تقود سلطنة عُمان استراتيجية وطنية للحياد الصفري الكربوني والتحول في الطاقة. لقد استطاعت سلطنة عُمان في اتخاذ خطوات أساسية هامة لتسريع إجراءات تنظيم قطاع الهيدروجين، ووضع الأطر القانونية والسياسات اللازمة لنموه، وتخصيص المواقع المناسبة لإنتاجه. وكما أطلقت سلطنة عُمان الفرص والحوافز الموجهة للاستثمار في قطاع الهيدروجين، حيث تم تخصيص مساحة تزيد عن ٥٠,٠٠٠ كم مربع، لمشاريع الهيدروجين الأخضر تطرح على مراحل، كما أن خططنا الطموحة تستهدف إلى إنتاج أكثر من مليون طن من الهيدروجين الأخضر بحلول عام ٢٠٣٠م، وصولا إلى استغلال ٣٠٪ من الأراضي المخصصة حاليا في عام ٢٠٥٠ لإنتاج ما يقارب ٨ ملايين طن.

سلطنة عُمان معروفة بامتداد سواحلها وقاع بحرها البري وجمال طبيعتها وكثبانها الذهبية وواحاتها وكرم العمانيين، فهل تعتزم السلطنة الاستفادة من كل هذه المزايا لتطوير قطاع السياحة. ما هي طموحاتكم وأهدافكم قصيرة المدى؟ هل الخبرة الفرنسية في هذا المجال موضع ترحيب؟

قبل أن أتكلم عن الطموح والأهداف، أود التأكيد بأن الخبرة الفرنسية مُرحب بها وذلك لما تتميز به المعرفة الفرنسية من إتقان في المشاريع الاستثمارية وهذا ما جعل السلطات العمانية حريصة على اتفاقية الشراكة بين ميناء لوريان وميناء الدقم في مشروع ميناء الصيد، ناهيك عن الاعتماد على الخبرة الفرنسية في مجال الفندقة والمنتجعات. سلطنة عمان تعطي أهتماماً للسياحة البيئية والمستثمر الفرنسي يتقن ذلك. تسعى السلطنة الى تطوير السياحة

وترحب بضيوفها من كل مكان وتعول على الغرفة التجارية لتشجيع الشركات الفرنسية ليس فقط على الاستثمار الإقتصادي ولكن أيضاً السياحي.

العلاقات بين فرنسا والسلطنة قديمة ومبنية على أساس متين من الثقة والاحترام المتبادل للمصالح المشتركة. سعادة السفير، كيف تقيم اليوم العلاقات بين البلدين وآفاق تطويرها؟

يمكن تقييم العلاقات العمانية الفرنسية على ثلاثة أصعدة:

الصعيد السياسي والدبلوماسي حيث تتفق وتتوافق سياسة مسقط وباريس على أولوية السلام والحوار في جميع الإزمات العالمية ولاسيما قضايا الشرق الأوسط ويتقاسم البلدان اكثر من غيرهما مبادئ الدعوة الى السلام وتشجيع الحوار في المنطقة واحترام المبادئ الإنسانية. هناك العديد من الزيارات واللقائات الثنائية والتي تؤكد زخم هذه العلاقات.

على الصعيد الإقتصادي والتجاري، ارتفعت التجارة بين فرنسا وعمان بنسبة +٧,٥٣٪ في عام ٢٠٢٢ على أساس سنوي لتصل إلى ٤٧٣,٤ مليون يورو.

على الصعيد الأكاديمي والثقافي، عدد المبتعثين العمانيين في المجال الطبي في ازدياد وهناك العديد من الاتفاقيات بين التعليم العالي في سلطنة عمان والمجلس الأعلى العماني للاختصاصات الطبية من جهة والجامعات الفرنسية من جهة أخرى.

على الرغم من الزيادة القوية في التجارة بين فرنسا والسلطنة عام ٢٠٢٢ إلا أن حجم هذه التجارة يظل متواضعا ولا يعكس متانة العلاقات بين البلدين. سعادة السفير، ما هي في نظركم الروافع الواجب تنفيذها لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين؟ وما النصيحة التي يجب تقديمها لرواد الأعمال في هذا الصدد؟

كما أشرنا سابقاً ان العلاقات العمانية الفرنسية تستند على أكثر من صعيد، في بعض الأوقات، نجد علاقة تجارية او اقتصادية حصرية تجمع بين بلدين وهنا نسميها علاقات تبادل تجاري ولكن سلطنة عمان والجمهورية الفرنسية تستندان على أكثر من صعيد وهنا نتكلم عن متانة العلاقة. أن حصيلة هذة الاصعدة تعتبر أقوى من أن ترتكز العلاقة على جانب واحد فقط. ومسقط وباريس يسعيان دائماً من خلال القنوات الرسمية ورواد الأعمال لتطوير الروافع بين البلدين. تعمل الحكومة العمانية دائماً على تسهيل ورقمنة المعاملات لكي يستطيع المستثمر الفرنسي عمل جميع الترخيصات بشكل سهل وسلس.

ومن أجل زيادة الاستثمار، يجب العمل معاً لزيادة حجم التعاون في مجال الموانئ والصيد واللوجيستيات والأغذية والمستحضرات التجميلية والزراعة ومجالات البيئة والسياحة.

يحتل البعد الثقافي مكانة هامة في العلاقات الثنائية بين فرنسا والسلطنة وتعد المدرسة الفرنسية في مسقط وتعلم اللغة الفرنسية في النظام المدرسي العماني من أقوى الرموز. صاحب السعادة، هل لفرنسا جاذبية خاصة لدى العمانيين؟

إذا تكلمنا عن ثقافة الانسان: أن ما يجمع الانسان العماني والفرنسي هو تمسكهما بمبادئ - حقوق الانسان - والسلام، يأتي بعد ذلك الشغف بالتراث والمحافظة عليه من ثم نجد حب الشعبين لكل الروائح العطرة حيث لا نجد أفضل من العطر الفرنسي ولا البخور العماني.

من ناحية الجانب الثقافي واللغوي، تنتشر اللغة الفرنسية بشكل أكبر ونلاحظ ازدياد عدد الطلاب الراغبين في تعلمها أو الرغبة باتمام دراستهم في الجامعات الفرنسية. بالاضافة إلى ان العلاقات الاستثمارية ستزيد من الاحتياج لتعلم هذه اللغة الجميلة.

لا تزال السلطنة ملتزمة بثقافتها وتقاليدها في سعيها إلى الحداثة والتقدم. هل هذه الفضيلة خاصة بالعمانيين في هذه المنطقة التي فيها تتحدى ناطحات السحاب الجاذبية والسعي وراء الضخامة يعني الحداثة؟

كما تعلمون أن حضارات الشعوب تبنى على ركيزتين: السعي وراء التطور المعماري والحضري والبنى التحتية والمحافظة على التراث وربطه بمواكبة الحداثة دون التخلي عنه وهذا ما يصنع الحضارات على المدى البعيد. وتولي سلطنة عمان إهتمام بالعنصر البشري ومهاراته كونه الركيزة الأساسية للتنمية. ولذلك نعمل على كل هذه الركائز.

سفارتكم عضو في مجلس إدارة الغرفة التجارية الفرنسية العربية. كيف تقيمون عمل الغرفة وماذا تتوقعون منها؟

تكمن كفاءة الغرفة التجارية العربية الفرنسية بقدرتها على التعامل وفتح أطر مشاريع مختلفة تنسجم مع التنوع الأنتاجي لكل بلد عضو في الغرفة وهذا ليس بالأمر السهل. نأمل ونتعاون مع الغرفة التجارية العربية الفرنسية بإيصال التسهيلات التي تقدمها سلطنة عمان إلى المستثمر الفرنسي وتلك التي تقدمها فرنسا للمستثمر العماني. أن فكرة ترتيب اجتماعات نصف سنوية تجمع رواد الأعمال العمانيين والفرنسيين ستمثل دراسة لاحتياجات السوق والتي سيرتكز عليها تطوير المرحلة القادمة وهذا ما نعمل عليه مع الشركاء في الغرفة التجارية العربية الفرنسية.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

سعادة السيدة فيرونيك أولاجنون سفيرة فرنسا لدى سلطنة عمان

تعود العلاقات بين فرنسا وسلطنة عمان إلى عهد لويس الرابع عشر، وتطورت هذه العلاقات وتعززت مع مرور الزمن حتى أصبحت اليوم مبنية على أسس متينة من الثقة والاحترام المتبادل للمصالح المشتركة. سعادة السفيرة، كيف تقيمون اليوم العلاقات الثنائية بين البلدين وكيف تنظرون الى آفاق تطورها؟

أشكر غرفة التجارية العربية الفرنسية على إتاحة لي الفرصة لتقديم هذه - الجوهرة المخفية - وهي سلطنة عمان إلى مجتمع الأعمال الفرنسي.

سلطنة عمان هي دولة كبيرة في شبه الجزيرة العربية، وتحتل موقعًا استراتيجيًا هاماً. كانت في السابق محطة على مفترق طرق القوافل ومرفأ للبحارة الذين يخوضون المحيطات. سلطنة عمان هي اليوم منصة لوجستية على الممرات الرئيسية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا وتعتبر من الدول الرئيسية لإنتاج الهيدروجين الأخضر وهي دولة فاعلة على الساحة السياسية لها مكانتها، " تتحدث إلى الجميع من أجل خير الجميع " وفقًا لما قاله مؤخراً وزير الخارجية العماني.

وإذا كان لا بد لي من تلخيص العلاقات بين فرنسا وسلطنة عمان في كلمات قليلة، أقول بأنها تتميز بأبعادها الطويلة الأمد، وبالثقة المتبادلة، وبالتقارب في وجهات النظر. على صعيد أبعادها الطويلة الأمد، أذكّر بأننا احتفلنا في عام ٢٠٢٢ بالذكرى الخمسين لعلاقاتنا الدبلوماسية، علماً بان العلاقات بين فرنسا وسلطنة عمان تعود في الحقيقة إلى عدة قرون، ولم ننتظر اكتشاف النفط لإقامة علاقات تجارية ودبلوماسية قوية مع سلطنة عمان.

على صعيد الثقة، فهي مبنية على المعرفة العميقة المتبادلة، المكتسبة مع مرور الوقت، والتي تتجدد بانتظام عبر الزيارات المتبادلة التي يقوم بها رؤساء دولنا والتي تساهم في تعزيز التعاون الوثيق بيننا في جميع المجالات، بما فيها المجالات الحساسة.

وأخيرا على صعيد التقارب في وجهات النظر، كما تعلمون سياسة فرنسا الخارجية ومن بينها مواقفها تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والحرب في العراق. لها أصدائها القوية في دولة تتمسك بالتعددية وترفض منطق التكتلات. واليوم، وفي ظل الأجواء الصعبة التي تثيرها الحرب في غزة، فإن موقف فرنسا هو موضع تقدير ومبادراتها منتظرة ومرتقبة. فعلاقتنا مبنية على أسس متينة ويمكن تعزيزها وتوسيعها، وبشكل خاص على مستوى التبادل الاقتصادي والإنساني. ونحن نأمل بان تساهم الجلسة المقبلة للحوار الاستراتيجي بيننا، المتوقع انعقادها بحلول صيف عام ٢٠٢٤ في مسقط، في دعم هذه العلاقات.

العلاقات الفرنسية العمانية مبنية على أسس متينة، تأتي في طليعتها العلاقات الاقتصادية ثم العلاقات الثقافية، فكيف يغني تفاعلها طرفي العلاقة؟

أشاطركم هذا الرأي: الاقتصاد والثقافة يشكلان عنصران قويان في علاقاتنا الثنائية وكل منهما يغني الآخر. أولاً الثقافة تدعم الاقتصاد، ففي سلطنة عمان، يُنظر إلى فرنسا على أنها بلد الثقافة، بكل ما تتضمن كلمة ثقافة من معاني - التراث، فن الطهي، الأزياء، العطور، المهرجانات - مما يساهم في زيادة جاذبية الوجهة الفرنسية وفي ترويج المنتجات الفرنسية، والعكس صحيح أيضاً: ففي سلطنة عمان، يتم تصنيف السياح الفرنسيين بين أفضل ثلاث فئات من السواح من خارج دول الخليج، وهم يدعمون بشكل خاص السياحة التضامنية البديلة والسياحة التراثية في المناطق.

من ناحية أخرى، الاقتصاد يدعم الثقافة، حيث تساهم الشركات الفرنسية والعمانية في الإشعاع المتبادل لثقافاتنا، من خلال الدعم التي تقدمه لبرامجنا الثقافية.

وأخيرا، الثقافة هي جزء من الاقتصاد حيث تعتبر الصناعات الثقافية والإبداعية في فرنسا، من بين القطاعات الاقتصادية الهامة. لقد فتحنا الحوار مع السلطات العمانية لمواكبة جهودها في تطوير هيكلة هذا القطاع الذي سيكون له تأثيره الايجابي على السياحة. عندما ننظر إلى النجاح الباهر لمهرجان الموسيقى الروحية في مدينة فاس في المغرب، على سبيل المثال، يمكننا أن نتصوّر الأبعاد الايجابية لتطوير المهرجانات على قطاع الصناعة السياحية في سلطنة عمان.

على الرغم من الزيادة القوية في حجم التبادل التجاري بين فرنسا وسلطنة عمان في عام ٢٠٢٢ يبقى هذا الحجم متواضعا ولا يعكس متانة العلاقات بين البلدين. ما هي الإجراءات اللازم اتخاذها لزيادة حجم التبادل التجاري بين فرنسا وسلطنة عمان ؟

حجم التبادل التجاري بين بلدينا متواضع بالفعل، لكن أرقامه لا تشير إلى حجمه الحقيقي لان معظم البضائع الفرنسية الموجهة إلى السوق العماني تمر عبر دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي لا يتم احتسابها في جدول الصادرات الفرنسية إلى عمان أو في قائمة الواردات الفرنسية من عمان. علاوة على ذلك، التبادل التجاري بين فرنسا والسلطنة يعتمد على العقود الكبيرة أكثر من منافسينا الأوروبيين.

وفي الحقيقة، التواجد الاقتصادي الفرنسي في السوق العماني يعكس بالفعل متانة العلاقات الاقتصادية بين بلدينا، حيث تنشط حوالي أربعين شركة فرنسية في عمان وتحتل مواقع قوية جدًا في مجالات عديدة من بينها معالجة المياه والنفايات مع مجموعتي - فيوليا، وسويز - والطاقة مع مجموعات - توتال إينيرجي، وإنجي، و شركة كهرباء فرنسا مؤخراً. وشهادات المطابقة من خلال مجموعتي آباف وفيريتاس، والإعلان مع شركة جي. سي. ديكو، وتوفير وجبات الطعام الجاهزة للمؤسسات مع مجموعتي سوديكسو ونيورست، وحتى القطاع العسكري. وهذه القائمة بالطبع ليست شاملة.

كما تجدر الإشارة بان سلطنة عمان ليست معروفة بما فيه الكفاية لدى الشركات الفرنسية، لذا يتم استبعادها غالباً في أبحاث السوق التي تتم من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، على الرغم من وجود الكثير من الفرص لشركاتنا. لذلك علينا أن ننمي الرغبة لدى الشركات

الفرنسية في دخول السوق العماني. وهذا ما نحاول تحقيقه من مسقط، وبالطبع في هذا المجال تلعب غرفة التجارة العربية الفرنسية، إلى جانب منظمة أرباب العمل - الميديف إنترناشيونال - والسفارة العمانية في باريس دورًا هاماً في - ترويج - السوق العماني للشركات في فرنسا.

ما هي الأدوات التي تم تطويرها في سفارتكم لمساعدة الشركات وإرشادها لإتباع النهج الصحيح في مقاربة السوق العماني؟

لدى السفارة الفرنسية في سلطنة عمان دائرة اقتصادية مكونة من شخصين، مهمتها الأساسية مراقبة الوضع الاقتصادي في السلطنة، وتحفيز نشاط مجتمع الأعمال الفرنسي العماني، وبشكل عام، العمل على دعم المصالح الفرنسية في سلطنة عمان، إلى جانب الترويج لفرنسا كدولة جاذبة للاستثمارات العمانية، وأنا شخصياً ناشطة بشكل كبير في الدبلوماسية الاقتصادية.

تصدر هذه الدائرة رسالة اقتصادية فصلية *Objectif Oman* - الهدف عمان - يتم توزيعها على أكثر من ٤٠٠ مشترك، كما تعمل الدائرة الاقتصادية للإجابة على أسئلة الشركات الفرنسية المهتمة بسلطنة عمان، وتوجهها نحو جمعية الصداقة الفرنسية العمانية *(AOF)* ومستشاري التجارة الفرنسية الخارجية *(CCEF)* ومكتب بيزنس فرانس في دبي، حسب المواضيع والاهتمامات. وتقوم الدائرة الاقتصادية أيضاً بمتابعة المشاريع الكبرى وإطلاع الشركات الفرنسية على الفرص المتوفرة في السوق العماني. وأخيراً تسعى الدائرة الاقتصادية، بمشاركة جمعية الصداقة الفرنسية العمانية *(AOF)* واللجنة العمانية لمستشاري التجارة الخارجية الفرنسية - *(CCEF)* - وغرفة التجارة والصناعة العمانية *(OCCI)* إلى إعلام الشركات العمانية بالتظاهرات الاقتصادية والأجنحة الفرنسية التي ينظمها مكتب بيزنس فرانس في المعارض التجارية في دول الخليج. وبالتعاون مع جمعية الصداقة الفرنسية العمانية *(AOF)* تنظم الدائرة العديد من التظاهرات المتنوعة التي تساعد على تحفيز التعاون العماني الفرنسي، فعلى سبيل المثال وفي مجال تحول الطاقة تم تنظيم المنتدى الثنائي حول الطاقات النظيفة في ٢٢ فبراير في مسقط، افتتحه وزير الطاقة والمعادن، وجمع أكثر من ٢٠٠ مشارك.

وأنا أدعو المنتسبين وأصدقاء غرفة التجارة العربية الفرنسية إلى الاشتراك في النشرة الاقتصادية التي نصدرها، والمشاركة في الندوات التي ننظمها عبر الإنترنت وفي البعثات الاقتصادية التي تنظمها مؤسسة أرباب العمل - *Medef International* - والمكتب الإقليمي لهيئة *Business France*. وأن ينتسبوا إلى جمعية الصداقة الفرنسية العمانية *(AOF)* التي تنظم اللقاءات والندوات لتحفيز التواصل وتبادل الخبرات والعروض بين أعضائها.

ما هي النصيحة التي يمكنكم توجيهها إلى رؤساء الشركات الفرنسية لتحقيق المزيد من النجاح في السوق العماني؟

السوق العماني صغير، لكن في مجال الأعمال كل الأسواق جيدة ولها أهميتها، وعلى وجه الخصوص إذا كان هذا السوق في دولة غنية، لها القدرة على السداد، وتتميز فيها الشركات الفرنسية بالسمعة الطيبة ومنتجاتها بالجودة، ويوفر الحماية للاستثمارات الأجنبية ويعتمد نظام قضائي فعال كما هي الحال في عمان.

النصيحة التي أوجهها إلى أرباب الشركات هي الاعتماد على الشركاء المحليين، حتى لو لم يعد من الضروري المرور عبر - راعي - عماني لإنشاء كيان محلي للعمل، كما أنصحهم بالاستفسار لدى مستشاري التجارة الفرنسية الخارجية *(CCEF)* للاستفادة من معرفتهم الكبيرة في السوق العماني، والانضمام إلى جمعية الصداقة الفرنسية العمانية *(AOF)* وأخيراً انصحهم باحترام الخصوصيات المحلية والتحلي بالصبر والمثابرة.

العنصر الثاني الهام في العلاقة الفرنسية العمانية هو الجانب الثقافي، ماذا يمثل هذا الجانب وما هي النشاطات التي تم تطويرها بمساعدة أو برعاية سفارتكم لتنميته ؟

الجانب الثقافي مهم بالفعل وفريد من نوعه، والتعاون في هذا المجال ينمو بقوة.

نحن الدولة الوحيدة التي لديها متحف مشترك عماني فرنسي، - بيت فرنسا، الذي كان مبناه في نهاية القرن التاسع عشر مقر القنصل الفرنسي آنذاك، وبمبادرة صداقة قوية تجاه فرنسا افتتح السلطان قابوس مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران هذا المتحف في عام ١٩٩٢. الجانب العماني قام بترميم وتجديد المبنى، ونحن نعمل باستمرار على تعزيزه، بفضل المساعدة والدعم التي توفرها الشركات الفرنسية، لكي يكون " بيت فرنسا" الواجهة للخبرات الفرنسية في مجال تنظيم وإدارة المتاحف.

مبنى السفارة الفرنسية في مسقط

لدينا أيضًا، منذ السبعينيات، مركز ثقافي مشترك في مسقط يساهم في نشر الفرانكوفونية، والثقافة الفرنسية ويقدم برامج متنوعة وبشكل متزايد بعدة لغات.

كما أننا نستضيف كل عام العديد من البعثات الأثرية الفرنسية، كما يلعب علماء الآثار الفرنسيون دورًا رئيسيًا في فهم التاريخ العمان القديم وفي نشره، ونرغب في تعزيز الشراكة بيننا في هذا المجال بشكل أكبر.

وأخيرا، تشرف السفارة الفرنسية على برنامج ثقافي طموح في عمان، لا نجد له مثيل في السفارات الفرنسية الأخرى. ومن بين ما يتضمنه هذا البرنامج هناك - الأسابيع الفرنسية -، التي تمتد على مدار شهر كامل، وتعتبر فرصة سنوية فريدة يتم خلالها نشر الثقافة الفرنسية ومد الجسور بين ثقافاتنا وبناء الشراكات طويلة الأمد بين مؤسساتنا.

وهكذا، في النسخة الأخيرة من الأسابيع الفرنسية التي تم تنظيمها من شهر فبراير إلى مارس ٢٠٢٤، قدمنا، بفضل الرعاة المساندين، برنامجًا طموحًا للغاية تخلله عرض لفيلم - تشريح السقوط - الذي نال السعفة الذهبية في مهرجان كان عام ٢٠٢٣، ودعونا إثنان من كتّاب وخبراء المركز الوطني للسينما للتحاور حول هيكلة القطاع السينمائي، كما قدمنا حفل موسيقي فريد لأوركسترا الحرس الملكي تم خلاله عزف مقطوعات من الموسيقى الفرنسية الكلاسيكية والموسيقى العربية، كما قدمت الفرقة السينمائية الفرنسية

اللبنانية مقتطفات من الأغنيات الشعبية المصرية والموسيقى الإلكترونية، وقدمنا عرض لأعمال المصورة الفرنسية الشابة لورا بونفو، حول مدينة الدقم العمانية، التي تعتبر المثال للتحولات الاقتصادية التي تشهدها عمان.

وأخيراً، أود أن أشير إلى التعاون الجديد في مجال المتاحف الذي تم تحقيقه في السنوات الأخيرة، ففي عام ٢٠٢٣، سلط معرض «عطور الشرق» الذي قدمه معهد العالم العربي الضوء على سلطنة عمان، التي تلعب دوراً بارزاً وطليعياً في هذا المجال. وفي عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، كان من دواعي سرورنا أيضًا دعم المعرض المشترك الذي اشرف على تنظيمه المتحف الوطني العماني في مسقط ومتحف الفنون الجميلة في مدينة ليون الفرنسية. وآمل أن تستمر هذه الشراكة في المستقبل. وأخيرًا، واعتبارًا من شهر سبتمبر ٢٠٢٤، سيحظى المتحف الجديد - عمان عبر العصور -، الذي احتفل مؤخراً بمرور عام على تأسيسه واستقبل بالفعل حوالي ٤٥٠ ألف زائر، بخبير فرنسي توفره فرنسا.

اللغة الفرنسية وأسلوب الحياة على الطريقة الفرنسية والثقافة الفرنسية بشكل عام لها جاذبية خاصة لدى العمانيين. هل هذا الشغف لفرنسا حقيقة وقوي في السلطنة أكثر من باقي الدول في المنطقة؟ وهل يساهم في تعزيز التبادل ؟

هناك بالفعل شغف كبير للعمانيين بالثقافة الفرنسية من الضرورة تنميتها وتعزيزها باستمرار على وجه الخصوص في المناخ التنافسي الذي نعرفه. العمانيون يحبون الوجهة السياحية الفرنسية - باريس، والكوت دازور بشكل رئيسي - يحبون الصناعات الفرنسية الفاخرة، وفن الطهي، وتعلقنا بالتراث وحرصنا على التنوع الثقافي، ومواقفنا الدبلوماسية المميزة، وبنجوم كرة القدم الفرنسيين، فعدد كبير من العمانيين نشأ وترعرع في البلدان الناطقة بالفرنسية في شرق أفريقيا وتعلموا اللغة الفرنسية.

ولكن ومع ذلك، لا يأتون بشكل تلقائي للدراسة في فرنسا، ولا يعتبرون بلدنا ذا ثقل اقتصادي أو كرائد عالمي في مجال البحث والابتكار. لذلك علينا أن نعمل باستمرار لتنمية الشغف العماني بفرنسا، من خلال تعزيز تعليم اللغة الفرنسية وفي هذا المجال نأمل أن يتمكن البرنامج التجريبي الذي تم إطلاقه منذ عدة سنوات في أربع مدارس من تحقيق الزخم الذي نتطلع إليه في المستقبل، كما هو الحال في قطر، كما علينا تعزيز صورة التعليم العالي في فرنسا عبر زيادة المبادرات الرامية إلى التعريف بفرنسا بشكل أفضل، وخاصة بين الجهات الاقتصادية الفاعلة.

في إطار الاتفاقيات الثقافية الموقعة بين فرنسا وعمان، يبدو أن حوالي ثلاثين طالبًا عمانيًا فقط يأتون كل عام للدراسة في فرنسا على الرغم من السمعة الرفيعة للمدارس والجامعات الفرنسية. ما الذي يمكن عمله لتشجيع الطلاب العمانيين على تفضيل الجامعات والمدارس الفرنسية ؟ ما أهمية ذلك؟

لقد استقبلنا بالفعل أكثر من ٨٠ طالبًا عمانيًا في فرنسا خلال العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢٣، مما يجعل فرنسا الوجهة الخامسة عشرة للعمانيين على المستوى الدولي. الاتجاه إيجابي. والاتجاه في هذا المجال صحيح ويشير إلى تقدم بنسبة + ٣٠٪ خلال السنوات الخمسة الماضية. ويبقى طموحنا في الذهاب إلى أبعد من ذلك بكثير. كيف ؟ من خلال اكتساب الرؤية وتعزيز الحوافز التي تسهل حركة التنقل للطلاب وبتطوير الشراكات الأكاديمية.

أولاً في مجال اكتساب الرؤية، التعليم العالي الفرنسي غير معروف بشكل جيد في عمان. لذلك منذ وصولي في عام ٢٠٢١، باشرنا، وبشكل منتظم، في القيام بحملات لتعريف هذا القطاع، بلغت أوجها عندما قمنا بتنظيم معرض للطلاب الفرنسيين في ديسمبر ٢٠٢٣ تم خلاله تسليط الضوء على المناهج الدراسية في فرنسا باللغة الإنجليزية. ونعمل الآن على تطوير شبكة خريجينا، الذين يعتبرون أفضل سفرائنا في هذا المجال.

ثانياً في مجال تعزيز الحوافز لتنقل الطلاب لمواجهة العرض الأنجلو سكسوني المعروف بشكل أوفر، يتعين علينا مضاعفة الجهود، ولهذا السبب، إلى جانب برامج المنح الدراسية التي تخصصها الحكومة العمانية للأطباء ولطلاب المرحلة الجامعية - والتي تعتبر ناجحة ونحن بصدد تعزيزها - أطلقنا مؤخراً برنامجًا جديدًا للمنح الدراسية لطلاب الماجستير بتمويل مشترك من شأنه أن يوفر لأكثر من عشرين طالبا عمانيا إضافيا فرصة لمتابعة دراسته في فرنسا ابتداء من شهر سبتمبر المقبل.

وأخيرا، في مجال تطوير الشراكات الأكاديمية، التي تعتبر من بين أقوى الروافع لتغيير المؤشرات والمقاييس في مجال تبادل الطلاب والمعلمين في كلا الاتجاهين، قمنا بتنظيم النسخة الأولى من حلقات اللقاء بين الجامعات الفرنسية والعمانية في شهر ديسمبر ٢٠٢٣ في مسقط، بمشاركة حوالي خمسة عشر جامعة ومدرسة فرنسية كبرى، وخلال هذا اللقاء تم توقيع العديد من الاتفاقيات. ونحن الآن بصدد الإعداد لتنظيم النسخة القادمة لهذا اللقاء في فرنسا. كما أننا بحاجة أيضًا للاستفادة بشكل أكبر من مشاركة العلامات التجارية الجامعية الفرنسية المشهورة في منطقة الخليج. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الكبير التي تلعبه الشركات الفرنسية في تمويل تدريب الموظفين في فرنسا وفي دعم وتحديث مناهج التدريب المهني بشكل عام، الذي يعتبر في قائمة أولويات السلطات العمانية.

ما أهمية الجالية الفرنسية المتواجدة في عمان؟ والدور الذي تلعبه ؟

الجالية الفرنسية في عمان متواضعة نسبياً وتضم حوالي ٦٥٠ شخصًا، ولم يتجاوز أبدا عدد أفرادها الـ ١٠٠٠ شخص. وبالطبع تستفيد هذه الجالية من شروط الاستقبال الجيدة ومن توافر الخدمات المواتية من بينها مدرسة ثانوية فرنسية عالية الجودة، ومركز ثقافي فرنسي، وجمعية استقبال نشطة وديناميكية، بالإضافة إلى المزايا العديدة التي توفرها مسقط،، المدينة الفرنكوفونية، ووفرة الخدمات القنصلية على الرغم من قلة عدد العاملين فيها. نحاول بشتى الطرق ومختلف الوسائل والإمكانيات تعبئة الجالية الفرنسية بفضل وجهود مستشاري التجارة الفرنسية الخارجية *(CCEF)* وجمعية الصداقة الفرنسية العمانية *(AOF)* وهيئة إدارة الليسيه الفرنسية في العاصمة مسقط. ونعمل جميعنا جباً إلى جنب لتوفير أفضل ما يمكننا توفيره لأعضاء الجالية.

غرفة التجارة الفرنسية العربية لاعب رئيسي في تنمية التجارة بين فرنسا والسلطنة. كيف تقيمون عمل الغرفة؟ وماذا تتوقعون منها؟

للغرفة التجارية العربية الفرنسية بالطبع دور هام في إطلاع الشركات والمؤسسات الفرنسية على فرص الاستثمار في السوق العماني. ونحن على موعد مع المنتدى الاقتصادي السنوي بين فرنسا ودول الخليج، التي ستنظم الغرفة نسخته الجديدة خلال يومي ٤ و٥ يونيو في باريس، حيث ستشارك في أعماله كافة دول الخليج لطرح ومناقشة الرؤى الاقتصادية التي تتبعها لتطوير ودفع اقتصادياتها، وآمل بفضل مساعدة جمعية الصداقة الفرنسية العمانية *(AOF)* ، وغرفة التجارة والصناعة العمانية *(OCCI)*، وغرفة التجارة العربية الفرنسية، أن نتمكن من تأليف وفد كبير من الشركات العمانية للمشاركة بهذا المنتدى في باريس.

" تصدير مستحضرات التجميل من فرنسا إلى السعودية "

تحت تأثير العديد من العوامل من بينها نسبة الشباب المرتفعة بين السكان وارتفاع مستوى دخل الفرد وتطور معايير الجمال وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، شهد سوق العطور ومستحضرات التجميل في دول الخليج نمواً قوياً في السنوات الأخيرة حيث من المتوقع أن يصل حجم هذا السوق إلى ٩ مليارات يورو بنهاية هذا العام وان يبقى معدل النمو فيه مرتفعاً خلال السنوات القادمة. وفي السعودية، حيث يعتبر معدل استهلاك العطور ومستحضرات التجميل بين أعلى معدلات الاستهلاك في العالم، من المتوقع أن يصل حجم هذا السوق، الذي تم تقديره بحوالي ٥,٥ مليار دولار عام ٢٠٢١، إلى ٧,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٦ مع معدل نمو بنسبة ٣ بالمئة سنوياً.

وتعتبر فرنسا المورد الرئيسي لهذه السلع والمنتجات في سوق الخليج بحصة سوقية تبلغ ٢٥ بالمئة بفضل معايير الجودة التي تميز العلامات التجارية الفرنسية التي تساهم بشكل كبير في تعزيز ميل المستهلكين في دول المنطقة نحو المنتجات المصنوعة في فرنسا.

ولاستعراض إمكانات السوق السعودي في هذا المجال واكتشاف الفرص الواعدة فيه نظمت غرفة التجارية العربية الفرنسية يوم الخميس ٢٩ فبراير ندوة عبر الإنترنت حول موضوع « تصدير مستحضرات التجميل من فرنسا إلى المملكة العربية السعودية ». وبهذه المناسبة، دعت السيدة شيراز بو عزيز، ممثلة مجموعة تبصير في أوروبا، لعرض خصائص السوق السعودي في هذا المجال والقواعد والمعايير التي تحكمه بما فيها الإجراءات الجمركية وشهادات المنشئ الضرورية لإدخال هذه المنتجات وتسويقها.

كثيرا ما نسمع بأن تصدير العطور ومستحضرات التجميل إلى المملكة العربية السعودية أمراً صعبا، دعوني خلال هذه الفترة القصيرة التي سنقضيها معاً إثبات عدم صحة هذا الكلام، بهذه العبارات القويمة الصريحة بدأت السيدة شيراز بو عزيز مداخلتها التي تضمنت أربعة محاور شرحت فيها معطيات السوق السعودي للعطور ومستحضرات التجميل، والمعايير التي تحكمه، والوثائق والشهادات الضرورية وأخيراً الإجراءات الجمركية لطرح هذه المنتجات والسلع وتسويقها في المملكة العربية السعودية.

في معرض حديثها عن سوق العطور ومستحضرات التجميل، أشارت السيدة بو عزيز إلى أهمية السوق السعودي الذي يعتبر السوق الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا حيث من المتوقع أن يحقق بنهاية العالم الجاري حجم أعمال بقيمة ٧ مليارات دولار مع متوسط إنفاق للفرد بحوالي ٩٠٠ دولار (مقارنة بمتوسط انفاق بحوالي ١٢٠ يورو للفرد في فرنسا)، وقالت إن منتجات العناية بالبشرة والعناية بالشعر وكذلك منتجات الماكياج والتجميل تعتبر من بين مكوناته الأساسية. وأخيرا، أشارت السيدة بو عزيز أن السوق السعودي يوفر فرصا كبيرة للمصدرين، خاصة في مجال المنتجات عالية الجودة والنوعية، لكنها أشارت أيضاً إلى المنافسة الحادة في هذا السوق بسبب توافر العديد من العلامات التجارية العالمية العريقة والعلامات المحلية المعروفة.

وفي معرض تناولها للأنظمة والمعايير التي تخضع لها هذه السلع والمنتجات لدخول السوق السعودي، عددت السيدة بو عزيز مختلف المعايير والمتطلبات ولاسيما ضرورة مطابقة المنتج للوائح الهيئة العامة للغذاء والدواء (SFDA)، وإلزامية تسجيلها على المنصة الرقمية (GHAD)، وأن يكون للمستورد حساب لدى الهيئة العامة للغذاء والدواء *(SFDA)*، وشهادة سجل تجاري سارية المفعول تتضمن تجارة مستحضرات التجميل كنشاط تجاري مسجل. كما أشارت الى ضرورة رفع المستورد لطلب مطابقة عن طريق منصة ـ فسح ـ وفي حديثها عن تغليف المنتج أشارت السيدة بو عزيز إلى أهمية أن يستوفي قائمة لبعض المعلومات باللغتين الإنجليزية والعربية تشير إلى تاريخ صلاحية المنتج، ووظيفته، ومكان وتاريخ تصنيعه، وبلد المنشأ، وقائمة مكوناته، ووزنه، وشروط تخزينه وتحذيرات استخدامه.

وأخيراً وليس آخراً عرضت السيدة بو عزيز الشروط للحصول على شهادة المطابقة لمستحضرات التجميل *(COC)* وأدرجت السيدة قائمة المتطلبات الكاملة، مع الإشارة بشكل خاص إلى رقم تسجيل المنتج على منصة *(GHAD)*، وشهادة السجل التجاري للمستورد، والفاتورة التفصيلية، وقائمة التعبئة، ورقم الطلب على منصة ـ فسح ـ وتقرير الاختبار من مختبر معتمد، وقائمة المكونات مع صورة للمنتج، وأضافت أنه بمجرد استيفاء كافة هذه المتطلبات، يتم تخليص المعاملات من الجمارك خلال فترة زمنية قصيرة جدًا لا تتجاوز ٧٢ ساعة.

بعد هذا العرض، قامت السيدة بو عزيز بالرد على العديد من الأسئلة التي طرحها المشاركون بهذا اللقاء وبتوضيح بعض النقاط. وشددت بشكل خاص على أهمية اختيار الشريك المحلي وبضرورة تحديد دوره بوضوح. كما أكدت أن صلاحية شهادة الهيئة العامة للغذاء والدواء تشمل الشحنة بأكملها، وأن سعر شهادة المطابقة يعتمد على قيمة الشحنة على أساس *FOB*، وأن شهادة الاختبار تبقى صالحة لمدة ستة أشهر، وأن جميع المنتجات يجب أن تكون مسجلة وأن شهادة الحلال ضرورية فقط لمنتجات معينة.

وفي نهاية هذا اللقاء، ذكّر مدير العلاقات الخارجية لغرفة التجارة العربية الفرنسية بالدور الأساسي للغرفة وأشار بأنها المؤسسة الوحيدة المعتمدة من قبل السلطات الرسمية للتصديق على وثائق التصدير خاصة إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج. وللمزيد من المعلومات يمكن الاتصال:

Plus d'informations sur :
- https://ccfranco-arabe.fr/
- https://tabseer.co/en/tabseer_offices/france/

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

موريتانيا وتونس ضيفتا الشرف في الغرفة التجارية العربية الفرنسية

استقبلت غرفة التجارة العربية الفرنسية، يوم الخميس ٢٢ فبراير الماضي، سعادة سفير موريتانيا السيد محمد يحيى ولد التيس، وسعادة سفير تونس السيد ضياء خالد، لندوة حول مقومات وآفاق التنمية والنمو في بلديهما وهما محركان حقيقيان للنمو وبوابتان إلى الصحراء الإفريقية وسوقها الذي يضم أكثر من ٦٠٠ مليون مستهلك بالنسبة للشركات الفرنسية.

رحب السيد فانسان رينا، رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية، في كلمة افتتاح هذا اللقاء، بضيفيه ووصفهما ـ بصديقين لفرنسا ـ. وشكر جميع المشاركين في هذا الاجتماع، لاسيما أصحاب السعادة ممثلي جامعة الدول العربية في باريس ومدريد، وسفير جزر القمر، وممثلي لبنان والعراق والإدارة الفرنسية.

وذكّر السيد فانسان رينا بالمسيرة الاستثنائية لضيفه، السيد محمد يحيى ولد التيس، الخبير الضالع بشؤون القارة الأفريقية، مشيراً إلى ضرورة تسليط الضوء بشكل أوفر على موريتانيا التي تلعب بفضل موقعها الجغرافي دور الوسيط بين دول شمال وغرب إفريقيا.

وفي كلمة موجهة لسعادة السيد ضياء خالد، سفير تونس، عبر السيد رينا عن سعادة وسرور الغرفة التجارية العربية الفرنسية باستقباله واستضافته للحديث عن تونس ٢٠٢٤، وعن مشاريعها التنموية وتحدياتها القطاعية، وذكّر بالعلاقة الاقتصادية الوثيقة التي تجمع بين فرنسا وتونس وعن تداخل قطاعاتهما الاقتصادية. وقال: تونس تبحث عن شركاء جدد، وتنفتح على أسواق جديدة، فعلى الشركات الفرنسية أن تكون أكثر وعيا واطلاعا ودعما تجاه هذا البلد الشقيق.

موريتانيا: ديناميكية اقتصادية متسارعة

وتحدث سعادة السفير السيد محمد يحيى ولد التيس وشكر رئيس الغرفة على دعوته الكريمة، كما شكر المشاركين في هذا اللقاء الذين يعبرون بحضورهم على ارتباطهم بموريتانيا. وأشار إلى العلاقات القديمة والعميقة التي تربط فرنسا وبلاده والقيم المشتركة بينهما والتي تسمح لموريتانيا بالتعبير بشكل صريح عن طموحاتها والمطالبة بمزيد من الحضور لشركائها الفرنسيين والأوروبيين بشكل عام من أجل مزيد من التنمية في هذا الجزء من العالم الذي يساهم في أمن واستقرار ـ مناطقنا المرتبطة بفعل قربها الجغرافي ـ.

وأشار بأن «موريتانيا غير معروفة بشكل كاف ودعا إلى ضرورة تغيير ذلك. وتابع قائلاً: » تتمتع موريتانيا بالكثير من المعطيات والمقومات وهي معروفة بالانفتاح وبكرم الضيافة وحسن الجوار تجاه أصدقائها وجيرانها، وأشار بان بلاده على ـ مفترق الطرق ـ بين دول شمال أفريقيا والصحراء الأفريقية، في الجزء الآمن من القارة المواتي للتجارة والذي يعتبر ـ بوابة العبور ـ لسوق يضم ٦٠٠ مليون مستهلك. وتابع : لقائنا اليوم يتيح لنا الفرصة لإخطار وإعلام الشركات الفرنسية بأننا منفتحون، ولدينا الكثير من المقومات، ومستعدون لمناقشة ما يمكننا تقديمه للمستثمرين الذين يختارون موريتانيا.

بعد هذا التحليل الجيوسياسي، قام سعادة السفير بتقديم نظرة شاملة عن مقومات النمو في بلاده وعرض التسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، والقطاعات الرئيسية الواعدة في الاقتصاد الموريتاني.

وفي معرض حديثه عن النمو الاقتصادي في موريتانيا، سلط سعادة السيد محمد يحيى ولد التيس الضوء على صمود ومتانة الاقتصاد الموريتاني وعلى نموه القوي في بيئة عالمية تعاني من الأزمات. وأكد أن الاقتصاد الموريتاني تميز خلال السنوات الأخيرة بتسارع قوي حقق خلالها معدل نمو بنسبة ٢,٤٪ سنة ٢٠٢١ و٥,٢٪ سنة ٢٠٢٢، مدعوما بارتفاع ملحوظ في الصادرات وبنشاط واضح للاستهلاك الخاص. وأشار أن تحسن أداء القطاع الزراعي وارتفاع إنتاج الذهب ساهما بقوة في زيادة الصادرات التي سجلت ارتفاعا بنسبة ١٠,٦٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣. أما بالنسبة للدين العام فقد أشار سعادة السفير بأن الاتفاقيات التي تم إبرامها مع الكويت والصين والمملكة العربية السعودية في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ سمحت لموريتانيا من إدارة ديونها الخارجية بشكل أفضل والحفاظ على مجال للمناورة لاستيعاب ومواجهة الصدمات المحتملة.

وفيما يتعلق بالتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، تحدث سعادة السفير بشكل خاص عن قانون الاستثمار الذي يهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز شفافيتها، كما تحدث عن النظام العدلي الخاص بالتجارة ، والعمل على تبسيط النظام الضريبي وتحسين التشاور والتواصل مع القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالمزايا الضريبية، أشار بشكل خاص إلى مختلف الإعفاءات التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تأسيسها وعن الإعفاءات الممنوحة في إطار المناطق الاقتصادية الخاصة مثل المناطق الحرة للتصدير أو أقطاب التنمية خارج العاصمة نواكشوط.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

وأشار سعادة السيد محمد يحيى ولد التيس إلى اعتماد موريتانيا لتدابير لتنظيم وحماية الاستثمار، واستشهد في هذا الصدد بالقانون رقم ٠٥٢ المؤرخ في ٣١ تموز ٢٠١٢ وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي تم تعديله في ٢٠٢١. كما أشار إلى إنشاء وكالة تشجيع الاستثمار، والمجلس الأعلى للاستثمار (برئاسة رئيس الجمهورية)، وبإنشاء المركز الدولي للوساطة والتحكيم، وأشار أخيراً إلى النافذة المتكاملة التي تجمع كافة الإجراءات المتعلقة بإنشاء الشركات.

وفي معرض تناوله للقطاعات الرئيسية للاقتصاد الموريتاني، أشار سعادة السيد محمد يحيى ولد التيس بشكل خاص إلى الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية والصناعات الاستخراجية والطاقة والسياحة، ثم تناول كل واحدة من هذه القطاعات على حدة، ورسم إمكاناتها وآفاقها والاستثمارات المرغوبة والفوائد المتوقعة.

في مجال الزراعة، أشار سعادة السفير الموريتاني أن الأراضي الصالحة للزراعة عالية الخصوبة تمتد في بلاده على مساحة ٥١٣ ألف هكتار، وبأن مساحة ٢٥٠ ألف هكتار فقط مستغلة. وسلط الضوء على إمكانات تنمية المحاصيل الخاصة بالصناعات الغذائية مثل قصب السكر والبذور الزيتية والمحاصيل البستانية، وأشار إلى أن إدخال الزراعة المروية باستثمارات القطاع الخاص، لاسيما في مجال زراعة الأرز والخضراوات، قد أتاح زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي. وقال: هذا القطاع يحتاج إلى بنية تحتية، بما في ذلك بناء القنوات والسدود والمستودعات ومحطات المعالجة وموارد الطاقة.

وفي حديثه عن قطاع صيد الأسماك، وهو قطاع أساسي في الاقتصاد الموريتاني يساهم بما يتراوح بين ٣ و٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل نسبة ٢٥٪ من صادرات البلاد ويساهم في توفير وخلق ٦٤٥٣٢ فرصة عمل مباشرة و١٦١٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة، قال سعادة السفير بان هذا القطاع يوفر فرصا استثمارية حقيقية لزيادة الطاقة الإنتاجية المقدرة بحوالي ١,٨مليون طن يتم استغلال منها ١,٢ مليون طن حاليًا فقط. وأضاف أن هذا القطاع يسعى إلى تطوير صناعته التحويلية غير المستغلة.

ومن الركائز الأخرى للاقتصاد الموريتاني يأتي قطاع تربية الماشية، الذي يمثل ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي ٧٠٪ من القيمة المضافة للقطاع الريفي ويشغل حوالي ١٠٪ من السكان العاملين. وعرض السيد محمد يحيى ولد التيس خصائص هذا القطاع وأشار بانه يوفر فرصًا للاستثمار في مشاريع تنمية الموارد المائية ومصانع الألبان والمزارع وفي مجال الصحة الحيوانية وأعلاف الماشية.

وفي قطاع الصناعات الاستخراجية الذي يمثل جزءا كبيرا من الاقتصاد الموريتاني ويمثل نسبة ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يدخل الحديد الخام بنسبة (٥٠٪) من صادراته، والذهب بنسبة (٤٣٪)، والنحاس (٧٪)، تسعى موريتانيا إلى تطوير استغلال هذه الثروات التي تقدر احتياطياتها بحوالي ١,٥ مليار طن من الحديد، و٢٥ مليون أوقية من الذهب، و٢٨ مليون طن من النحاس، و١١ مليون طن من الكوارتز، و١٤٠ مليون طن من الفوسفات، و٦ مليارات طن من الجبس، و٢٤٥ مليار طن من الملح.

وفي قطاع الطاقة والهيدروكربونات، تتمتع موريتانيا بإمكانيات كبيرة حيث يقدر احتياطيها البحري من الغاز بحوالي ١١٠٠ مليار متر مكعب، و بحوالي ٥١٠ ملايين برميل من النفط، وهي تعتزم تطوير واستغلال هذه الموارد لدعم صناعتها وكافة القطاعات الأخرى التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة كقطاع النقل، وقطاع التعدين، وإنتاج الكهرباء، وقطاع تحلية المياه، وإنتاج الهيدروجين الأخضر. علاوة على ذلك، تسعى موريتانيا التي تعاني من تدني مستوى إنتاجها للكهرباء إلى تحسين طاقة منشآتها، والى توسيع شبكات التوزيع، وبشكل عام إلى تحسين توصيل الكهرباء إلى السكان وخفض تكاليفها.

القطاع الأخير وليس الآخر، السياحة، وفي هذا المجال قال سعادة السفير بان موريتانيا تتمتع بإمكانيات سياحية كبيرة ومتنوعة، بما في ذلك طبيعة استثنائية، وتراث ثقافي غني ومتنوع، ومناخ ملائم، وأخيرا تقاليد عريقة في الضيافة. وقال بان بلاده تعاني من عجز في البنية التحتية للاستقبال وتسعى إلى سدها وإرساء تنمية سياحية مستدامة من خلال تعزيز وتنويع العرض السياحي وتنمية صورة البلاد كوجهة سياحية جذابة.

تونس: المنصة الصناعية

وتسلم الكلام سعادة سفير تونس في فرنسا السيد ضياء خالد، فشكر رئيس الغرفة على ترحيبه وأعرب عن سعادته بهذا اللقاء الأول له مع مجتمع الأعمال في فرنسا. وقال بان العالم يمر بأزمات سياسية، لكن الاقتصاد يبقى الركيزة لأنه يلعب دور الأساس الفعلي للاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي. وأشار سعادة السفير بأن فرنسا مهمة بالنسبة للمنطقة وبان المنطقة مهمة أيضا بالنسبة لفرنسا « ودعم كلامه بمثال عن شجرة الزيتون التي تكون جذورها العميقة في دول المغرب العربي وأوراقها المتنامية في فرنسا وأوروبا وقال : عندما تضعف الجذور وتتلاشى تتساقط الأوراق، مؤكدا على أهمية الشراكة بين فرنسا ودول المغرب العربي، وأعرب عن أمله بان يساهم هذا اللقاء على تسليط الضوء على حقيقة الأوضاع في دول المغرب العربي ويبدد بعض الشائعات السلبية أحياناً، والتي لا تعكس الواقع بصدق.

وتناول سعادة السفير الحديث عن العلاقات التي تربط بين فرنسا وتونس، وأشار إلى الشراكة الإستراتيجية المعززة بين البلدين، مؤكدا أن أكثر من مليون فرنسي قاموا بزيارة تونس عام ٢٠٢٣ وأن حوالي مليون تونسي يعيشون في فرنسا، وأشار بأن فرنسا استعادت مكانتها، التي فقدتها خلال فترة لصالح إيطاليا، كأول شريك تجاري لتونس في ٢٠٢٣، وأكد أنها المستثمر الأجنبي الأول في بلاده، خارج قطاع الطاقة، وأضاف بأن تونس هي المستثمر الأفريقي الثاني في فرنسا بعد المغرب، وفي الختام شدّد سعادة السفير على ارتباط ازدهار الاقتصاد الفرنسي بازدهار الاقتصاد في دول المنطقة، وأضاف بان العكس صحيح أيضا، وأشار أخيرا أن ٣٩ ألف مهندس تونسي غادروا بلادهم بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠ وبأن غالبيتهم قدموا إلى فرنسا وأضاف ٣,٥٪ من الأطباء و٤,٥٪ من الممرضين العاملين في فرنسا تونسيون. وقبل أن ينقل الكلام إلى السيد طارق حسني، مدير وكالة الترويج للاستثمار الخارجي في تونس لتقديم عرض تقني مفصل عن الاقتصاد التونسي وفرص الاستثمار فيه، ختم سعادة السفير مداخلته بالقول: تواصل تونس تدريب الموارد البشرية عالية الجودة والشركات الفرنسية توظف الطلاب في تونس، حتى قبل انتهاء دراستهم.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

في بداية مداخلته قال السيد طارق حسني بان تونس دولة غنية، غنية بتراثها وثقافتها وتاريخها، فهي دولة منفتحة وتستفيد من قربها الجغرافي من أسواق أفريقيا في الصحراء الكبرى ودول الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي التي وقعت معها اتفاقيات للتجارة الحرة. تونس هي أيضًا دولة غنية بمهاراتها الفريدة في المنطقة وبعدد خريجيها من المدارس العليا والجامعات (٦٥٠٠٠)، وبمراكزها للتدريب المهني(١٠٠٠)، وبعدد الباحثين البالغ (٢٥٠٠٠) من بينهم ١٤ بالمئة من الدرجة الأولى. وأخيراً، تونس غنية ببنيتها التحتية: ٩ مطارات دولية، ٧ موانئ تجارية، ميناء للنفط، شبكة طرق تمتد على ٢٠ ألف كيلومتر، منطقتان للأنشطة الاقتصادية، ١٥٠ منطقة صناعية متطورة، ١٠ أقطاب تكنولوجية قطاعية، ١٩ منطقة مخصصة للشركات الناشئة.

علاوة على ذلك، تتمتع تونس ببيئة أعمال مواتية من خلال قانون الاستثمار الذي يوفر السهولة في تأسيس الشركات والحرية في تحويل رؤوس الاموال وحماية الملكية الفكرية وتبسيط الإجراءات الجمركية. إلى ذلك، يضيف قانون الاستثمار الإعفاءات الضريبية على الاستثمارات في بعض القطاعات ذات الأولوية، وعلى المشاريع ذات المصلحة الوطنية وفي المناطق التي تعمل السلطات على تنميتها، لذا ليس من المستغرب أن يتم تصنيف تونس ضمن أفضل ١٥ نظامًا بيئيًا عالميًا من حيث إمكانية الوصول إلى المهارات، وفقًا للتقرير حول النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة لعام ٢٠٢٣.

كل هذه المعطيات تساهم في زيادة نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تونس منذ سنوات، فعلى سبيل المثال، عام ٢٠٢١ ساهمت ٥٠٢ عملية استثمارية بقيمة ٣٩٠ مليون يورو في خلق ١١,٢٠٠ وظيفة مباشرة. وفي عام ٢٠٢٢، سمحت ٥٣١ عملية استثمارية بقيمة ٦٦٦ مليون يورو بتوفير ١٣١٩٧ فرصة عمل مباشرة، وفي عام ٢٠٢٣، ساهمت ٦٣٨ عملية استثمار بقيمة ٧٥٧ مليون يورو بخلق ١٤٧٤٦ فرصة عمل مباشرة. وحول القطاعات الجاذبة لهذه الاستثمارات قال السيد طارق حسني بأنها تصب بشكل خاص في الصناعة وقطاع الخدمات وقطاعي السياحة والزراعة. وفيما يتعلق بالدول العشرة الأولى التي تدر استثماراتها على تونس تتصدر فرنسا القائمة، تليها قطر، ثم إيطاليا، وألمانيا، واليابان، والولايات المتحدة، وفي نهاية القائمة تأتي إسبانيا.

وفيما يتعلق بالفرص وقطاعات النمو، أشار السيد طارق حسني بشكل خاص إلى التكنولوجيا الرقمية، وقطاع النسيج وصناعة الألبسة، وصناعة الأدوية، وقطاع الأغذية الزراعية، والطيران، والصناعات الميكانيكية والكهربائية، والطاقات المتجددة. وأشار بشكل خاص الى القطاع الرقمي وقال بانه قطاع واعد ومزدهر للغاية ويضم أكثر من ٢٢٠٠ شركة، منها ٦٠٠ شركة مبتكرة، وقال بان هذا القطاع يوظف ما يقرب من ٤٠ ألف شخص، ويحقق حجم أعمال بقيمة ٤,٤ مليار يورو، مع معدل نمو سنوي يبلغ ٨٪.

وعن قطاع صناعة النسيج والألبسة، أشار السيد طارق حسني بان هذا القطاع يضم أكثر من ١٥٣٠ شركة، ٤٠٪ منها شركات أجنبية و٢٩٪ منها شركات صناعية وأضاف: يوفر قطاع النسيج والألبسة ١٥٨ ألف فرصة عمل، ويصدر ٨٠٪ من إنتاجه، ٩٠٪ منها نحو الاتحاد الأوروبي. وأشار بان هذا القطاع شهد عام ٢٠٢٣ زيادة في صادراته بنسبة ٣,٠٥٪، وحقق حجم أعمال بقيمة ٢,٩ مليار يورو.

صناعة الأدوية من جانبها تضم أكثر من ٨٠ وحدة إنتاج و٤٧ معملاً و٤٠ شركة بمشاركات أجنبية. ويساهم هذا القطاع في خلق ١٣٥ ألف فرصة عمل، ٣٦٪ منها للأطباء والصيادلة، وينتج حوالي ٣٤٠٠ نوع من الأدوية، ويحقق رقم مبيعات بقيمة ٣,٢ مليار دينار تونسي. ومما يدل على نجاح هذا القطاع، تم افتتاح مختبر رودولف ميريو عالي الأمن سنة ٢٠٢١ بمعهد باستور في العاصمة تونس، واختارت المجموعة اليابانية **Gcube** تونس لنقل جميع عملياتها لإنتاج اختبارات التشخيص السريع. ومن بين المجالات الواعدة في هذا القطاع، أشار السيد طارق حسني على وجه الخصوص، إلى إنتاج الأدوية، واللقاحات، وصناعة العبير والمنكهات الصيدلانية، وصناعة الأدوية شبه الطبية، والصناعة التغليفية للأدوية.

وفيما يتعلق بقطاع الأغذية الزراعية، ذكر السيد حسني أن تونس هي الدولة الاولى في العالم لتصدير التمر، والبلد الإفريقي الثاني المصدر للمنتجات العضوية الحيوية وأول بلد إفريقي يحصل على الموافقة الأوروبية للزراعة العضوية الحيوية. يضم هذا القطاع ١٠٨٠ مزرعة ويغطي مساحة ٣٧٠,٠٠ هكتار ويساهم في خلق ٧٥,٠٠٠ فرصة عمل، ومن بين المجالات والفرص الواعدة في هذا القطاع أشار السيد طارق حسني إلى معدات ومراكز تعبئة زيت الزيتون، وصناعة الوجبات المجمدة والوجبات الجاهزة للطهي والزيوت الأساسية وتغليف المنتجات، وقال بان ٨٠٪ من إنتاج هذا القطاع مخصص للتصدير.

الصناعات الميكانيكية والكهربائية في تونس تضم أكثر من ١٠,٠٠٠ شركة منها ٦٠٠ شركة بمشاركة أجنبية وأكثر من ٤٤٠ شركة تصدر كافة منتجاتها لذلك أصبحت تونس المورد السابع للآلات الكهربائية للاتحاد الأوروبي وهي من بين أكبر ثلاثة منتجين لمكونات السيارات في إفريقيا. وفي قطاع صناعة الطيران قال بانه من بين قطاعات النمو الرئيسية في تونس حيث يساهم بنسبة ٣,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر أكثر من ١٧٠٠٠ فرصة عمل ويصدر بقيمة ٥٠٠ مليون يورو.

ومن بين القطاعات المتنامية الأخرى، أشار السيد طارق حسني على وجه الخصوص إلى السياحة الطبية والطاقة المتجددة والنظيفة كالطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية، وأشار الى قطاع البنية التحتية وبشكل خاص الى المشاريع الجديدة للطرق والمشاريع العقارية ومنها مشروع بناء مدينة تونس الرياضية التي تنفذه مجموعة بو خاطر الإماراتية.

وفي الختام، ذكّر السيد طارق حسني بأن فرنسا هي شريك تجاري استراتيجي لتونس: فهي المستثمر الأجنبي الأول (خارج قطاع الطاقة) برصيد من الاستثمارات بقيمة ٢,٤ مليار أورو عبر ١٥٦٨ شركة (معظمها مؤسسات صغيرة ومتوسطة) تساهم في خلق أكثر من ١٦٣٢٠٠ فرصة عمل. ومن بين الشركات الفرنسية التي اختارت تونس، أشار السيد طارق حسني، إلى ستيلا، وفاليو، وتوتال، وسانوفي، وسوسيتي جينيرال ودانون ... وهي شركات سعيدة للغاية بالعمل في تونس.

الوثائق التي استخدمها السفراء والمتحدثون في ٢٢ فبراير متوفرة على العنوان الالكتروني:

https://ccfranco-arabe.fr/rencontre-ccfa-mauritanie-et-tunisie-deux-pays-differents-mais-aussi-attractifs-22fevrier-2024.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

أخبار اقتصادية متنوعة من دول الخليج - أخبار اقتصادية متنوعة من دول الخليج

المملكة العربية السعودية

المملكة تتراجع عن زيادة إنتاجها للنفط. تخلت المملكة السعودية عن خططها لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط، حيث أعلنت شركة ـ أرامكو ـ شركة النفط الوطنية السعودية، أنها ستحافظ على طاقتها الإنتاجية القصوى المستدامة عند ١٢ مليون برميل يوميا، بدلا من زيادتها إلى ١٣ مليون برميل يوميا كما كان مخططا، حسبما ذكرت الشركة في بيان صحفي في نهاية شهر يناير الماضي. يبلغ إنتاج السعودية من النفط حاليا نحو تسعة ملايين برميل يوميا ويبقى الذهب الأسود مصدر دخلها الرئيسي لتغذية ميزانيتها وتمويل برنامجها الضخم ـ رؤية ٢٠٣٠ ـ الذي يهدف إلى تحضير مرحلة ما بعد البترول، ولجذب الاستثمارات الأجنبية، تعتزم المملكة استغلال قطاع التعدين حيث رفعت المملكة العربية السعودية إمكانياتها المعدنية غير المستغلة والتي تقدرها بحوالي ٢٥٠٠ مليار دولار مقارنة بقيمة ١٣٠٠ مليار سابقا، وترجع هذه الزيادة إلى الاكتشافات الجديدة للثروات النادرة التي تختزنها الأراضي السعودية ومن بينها الفوسفات والذهب والزنك والنحاس، فضلا عن إعادة تقييم حجم ثرواتها المعدنية.

الفضاء لرصد إستراتيجية التنمية المستدامة. المملكة العربية السعودية تسعى للاستفادة من التقنيات الفضائية لمراقبة الأرض لتحسين مراقبة تغير البيئة في جميع أنحاء المملكة، حسب مسؤول أخصائي سعودي الذي يقول بان الإستراتيجية الجديدة ستساعد السلطات على مراقبة وتتبع مبادرتها الخضراء التي تهدف لزرع ١٠ مليارات شجرة في السنوات المقبلة، كما ستساعدها على تحسين توقعات الطقس ومراقبة مساهماتها في مكافحة تغير المناخ. وتجدر الإشارة بان مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنيات قامت بتطوير معظم الأقمار الصناعية السعودية، بما في ذلك الأقمار الصناعية الأربعة التي تم إطلاقها بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٨.

شركة كهرباء فرنسا لتصميم المحطة الكهرومائية لتوليد الكهرباء في مدينة المستقبل نيوم. يسمي أفراد مجموعة شركة الكهرباء الفرنسية هذا المشروع نيستور وهو يتضمن تصميم وبناء، في وسط الصحراء السعودية، بعيداً عن أي مصدر طبيعي للمياه، محطة كهرومائية لتزويد مدينة نيوم بالكهرباء التي من المفترض أن يتم إنتاجها فقط بالطاقات المتجددة مما يعتبر تحدي تقني حقيقي تتقنه وتستغله المجموعة الفرنسية من خلال عدة مواقع لها في فرنسا وخارجها باستعمال أنظمة حديثة لإنتاج الكهرباء بواسطة تربينات يتم ضخ المياه إليها ثم تخزينها لإعادة ضخها من جديد باستخدام خزانين للمياه، أحدهما يقع في الأعلى والآخر في الأسفل وبذلك يتم ضبط الإنتاج حسب العرض والطلب على الكهرباء دون انقطاع. هذه التكنولوجيا خضراء ١٠٠٪ وهذا هو السبب الذي دفع السعودية لاستعمالها، كما تجدر الإشارة هنا بان شركة كهرباء فرنسا، من خلال شركتها التابعة المتخصصة بالطاقة المتجددة تقوم بتشغيل مزرعة للطاقة الشمسية في جنوب جدة ومزرعة للرياح في منطقة الجوف.

فرنسا تقلص عجزها التجاري مع السعودية بنسبة ٦٣ بالمئة (١,٩ مليار يورو) عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢. حيث بلغت الصادرات الفرنسية الى المملكة ٤,٢ مليار يورو عام ٢٠٢٣ فيما بلغت وارداتها من المملكة ٥,٣ مليار بانخفاض ٢٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢. ويرجع هذا الانخفاض بشكل شبه حصري إلى انخفاض الواردات الفرنسية من المنتجات النفطية المكررة والهيدروكربونات الطبيعية (-٢٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢)، في سياق انخفاض الأسعار. وبذلك بلغ العجزت التجاري الفرنسي مع السعودية ١,١ مليار يورو عام ٢٠٢٣، مقارنة بحوالي ٣ مليارات في عام ٢٠٢٢.

الإمارات العربية المتحدة

وقعت شركة الطاقة الإماراتية ـ مصدر ـ وشركة النقل البحري CMA CGM، شراكة تهدف إلى إبرام عقود لشراء الوقود البحري الأخضر المخصص لتزويد السفن التابعة للشركة التي يفع مقرها الرئيسي في مدينة مرسيليا. وبحلول عام ٢٠٢٨، سيكون لدى **CMA CGM** أسطول مكون من ١١٩ سفينة قادرة على العمل بالوقود الأخضر.

أعلن بنك أبو ظبي، وهو أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الأصول، عن زيادة صافي أرباحه بنسبة ٢٢٪ في عام ٢٠٢٣ حتى وصلت إلى ٤,٥ مليار دولار. وإذا استبعدنا قيمة الأرباح التي حققها البنك من بيع الحصص في الشركات التابعة. يرتفع صافي الربح في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ إلى نسبة ٦٣٪.

أنهت مجموعة **AD Ports** عملية الاستحواذ على شركة **Sese Auto Logistics** في إسبانيا، في صفقة بقيمة ٨٨ مليون دولار، عبر شركتها **Noatum Group** التابعة لها بنسبة ١٠٠٪. تعمل الشركة في نطاق الخدمات اللوجستية والنقل البري للمركبات الخفيفة والثقيلة، وتتواجد في معظم الدول الأوروبية.

الكويت

تتوقع وزارة المالية الكويتية حدوث عجز في ميزانية السنة المالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وعلى وجه التحديد، توقع المسؤولون إيرادات تقدر بنحو ٦٠,٨ مليار دولار، بانخفاض ٤,١ في المائة عن العام المالي السابق، وإجمالي النفقات بنحو ٧٩,٦ مليار دولار، بانخفاض ٦,٦ في المائة مقارنة بالعام السابق، لذلك تتوقع الوزارة عجزًا في الميزانية العامة يبلغ حوالي ١٩,١ مليار دولار، أي أقل بنسبة ١٣,٥٪ عن العام السابق.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

قطر

زيارة أمير قطر إلى فرنسا

قام سمو أمير قطر، السيد تميم بن حمد آل ثاني، بزيارة رسمية لفرنسا، وهي الأولى من نوعها منذ اعتلائه العرش عام ٢٠١٣، لمدة يومين في أواخر شهر فبراير الماضي. وخلال زيارته الباريسية التقى سمو الأمير بالرئيس الفرنسي ماكرون وتبادل معه مناقشة القضايا التي تهم البلدين من بينها القضايا الدولية وعلى وجه الخصوص الصراع في غزة والحرب في أوكرانيا والوضع في لبنان. كما تناول الرئيسان المواضيع الاقتصادية واتفقا على تعزيزها ودعمها، وفي نهاية هذا اللقاء أقام الرئيس الفرنسي حفل عشاء رسمي على شرف ضيفه حضره العديد من الشخصيات السياسية. وفي اليوم الثاني من هذه الزيارة، ترأس رئيس الوزراء الفرنسي غابرييل أتال ونظيره القطري السيد محمد بن عبد الرحمن آل ثاني منتدى اقتصادي حول فرص الاستثمار بين البلدين، لاسيما في مجال الذكاء الاصطناعي وتقنيات إزالة الكربون والموصلات الالكترونية والتكنولوجيا الحيوية والصحة. وفي نهاية هذه الزيارة، أكد الطرفان في بيان صحفي على متانة وتنوع الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، ورحبا بالاجتماع الثالث للحوار الاستراتيجي بين فرنسا وقطر المرتقب انعقاده في باريس.

علاوة على ذلك، وفي إطار إستراتيجية ـ فرنسا ٢٠٣٠ ـ ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، أبرم رئيس الجمهورية الفرنسية وسمو الأمير شراكة استثمارية إستراتيجية تعهدت من خلالها قطر باستثمار ١٠ مليارات يورو في الشركات الفرنسية الناشئة المبتكرة وصناديق الاستثمار في فرنسا بهدف زيادة ودعم الاستثمارات خاصة في القطاعات التقنية الرئيسية مثل تحول الطاقة والموصلات الالكترونية والفضاء والذكاء الاصطناعي والقطاع الرقمي والصحة والقطاع الفندقي، وأخيراً، أكد الطرفان على عزمهما على توسيع تعاونهما في مجالات الأمن والدفاع بالإضافة إلى المسائل الثقافية.

العراق

المشاورة السنوية لصندوق النقد الدولي تحت المادة الرابعة. اجتمع فريق من صندوق النقد الدولي مع السلطات العراقية في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ فبراير/شباط للمشاورة السنوية تحت المادة الرابعة. وفي نهاية المشاورات اصدر صندوق النقد الدولي بياناً حول آفاق الاقتصاد العراقي أكد فيه على المسار الايجابي للاقتصاد العراقي على المدى القصير، وأشار بان النمو غير النفطي عند مستوى جيد وتوقع أن يرتفع إلى ٣,٥ بالمئة مع نهاية هذه السنة بعد ارتفاع بلغ حوالي ٦٪ عام ٢٠٢٣، وسلط فريق صندوق النقد الدولي الضوء على نقاط الضعف والمشاكل الكامنة في العراق، ولاسيما اعتماد اقتصاده على النفط والغاز وضعف استغلاله لثرواته الطبيعية وتعبئته للموارد المحلية. كما أشار خبراء الصندوق أيضا بأن المالية العامة لا تزال معرضة للخطر على المدى المتوسط بسبب هيكلة الميزانية (٧٥٪ مخصصة للنفقات التشغيلية). ووفقا لتقديراته، يمكن أن يصل الدين العام إلى ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في غضون خمس سنوات (مقارنة بأقل من ٥٠٪ حالياً) مع انخفاض سريع في احتياطيات البنك المركزي (٤٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٩ مقارنة بحوالي ١١٥ ملياراً اليوم)، ويوصي صندوق النقد الدولي الى ضرورة تحديث نظام الإدارة المالية العامة، وإجراء تعديلات في الميزانية، سواء من حيث تعبئة الموارد غير النفطية (ضريبة الدخل والجمارك وفواتير الكهرباء) وخفض الإنفاق العام (خفض الرواتب والتوظيف في القطاع العام، وتحسين توجيه المساعدة الاجتماعية). وأخيرا، يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة مواصلة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تطوير القطاع الخاص، وتحديث القطاع المصرفي، وتنويع الاقتصاد، وتحسين ظروف التوظيف في القطاع الخاص، وزيادة مكافحة الفساد.

وسائل الدفع الرقمية. أكد الرئيس الإقليمي لشركة فيزا، السيد أندرو توري، دعم شركة فيزا للإصلاحات الحكومية في القطاع المصرفي، وبشكل خاص في مجال تطوير وسائل الدفع الإلكتروني من خلال تقديم تقنيات فيزا المتقدمة إلى السوق العراقية. منذ عام ٢٠٢٣، اتخذت السلطات العراقية تدابير مختلفة لتطوير وسائل الدفع الإلكترونية، كالتزام الشركات الكبيرة بتوفير محطات الدفع الرقمي، وإنشاء البنك المركزي العراقي للشركة الوطنية للدفع الإلكتروني. وتخطط شركة فيزا لتجهيز السوق العراقي بحوالي ٥٠٠,٠٠٠ محطة دفع علماً بان السوق العراقي كان مجهزاً في نهاية عام ٢٠٢٢ بحوالي ١٠٧٠٠ محطة دفع فقط.تحديث النظام الجمركي.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

مصر

رفع أسعار الفائدة والالتزام بتعويم سعر صرف الجنيه. قررت لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي المصري، خلال اجتماعها في نهاية فبراير الماضي، رفع أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار ٦٠٠ نقطة في شهر فبراير الماضي، بعد زيادتها بمقدار ٢٠٠ نقطة في بداية الشهر نفسه. وبذلك ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع من ٢١,٢٥٪ إلى ٢٧,٢٥٪، وسعر إعادة التمويل من ٢٢,٢٥٪ إلى ٢٨,٢٥٪، وسعر الفائدة الهامشي من ٢١,٧٥٪ إلى ٢٧,٧٥٪. كما طلب البنك المركزي من البنوك المحلية رفع حدود الإنفاق على بطاقات الائتمان بالعملة الأجنبية، وأخيراً، ذكر البنك المركزي المصري في بيانه الصحفي أنه سيسمح بتحديد أسعار الصرف وفقاً للطلب في السوق، على أن يبدأ التعويم وهو الشرط المسبق الذي فرضه خبراء صندوق النقد الدولي للتوقيع على اتفاق مع الحكومة المصرية.

دراسات أولية لتوسيع قناة السويس. أعلن رئيس هيئة قناة السويس السيد أسامة ربيع، في بيان صحفي، في بداية مارس ٢٠٢٤، إطلاق دراسات أولية لتقييم جدوى مشروع توسيع قناة السويس على طول ١٩٢ كيلومترًا. وفي حال نجاح هذه الدراسة، سيتم تنفيذ المشروع على أن يتم تمويله بالكامل بالجنيه المصري من صندوق الأموال الخاصة بهيئة قناة السويس، حتى لا تشكل تكاليف توسيع القناة ضغوطًا إضافية على ميزانية الدولة. مضاعفة القناة من شأنه أن يدعم بشكل أفضل حركة المرور في الاتجاهين، ويساهم في زيادة عدد السفن ويقلل وقت العبور إلى حوالي تسع ساعات (مقارنة باثنتي عشرة إلى ستة عشر ساعة حالياً). بالإضافة إلى ذلك يساهم توسيع القناة في تعزيز الأمن وتجنب العرقلة في حركة مرور السفن، مثل ما حدث بعد جنوح سفينة الحاويات Ever Given في مارس ٢٠٢١. وللتذكير، تم تدشين توسيع قسم بطول ٣٥ كيلومترا من القناة في أغسطس ٢٠١٥.

توقيع ٧ مذكرات تفاهم لتطوير الهيدروجين. أعلن مكتب رئيس الوزراء في نهاية فبراير الماضي أن مصر وقعت سبع مذكرات تفاهم مع شركات عالمية ومحلية لتطوير مشروعات تهدف إلى إنتاج الهيدروجين الأخضر والطاقات المتجددة في المنطقة الاقتصادية على قناة السويس باستثمارات تصل إلى ٤٠ مليار دولار على مدى عشر سنوات. هذه الإعلانات يمكن إضافتها إلى الاتفاقيات العشرين التي تم توقيعها منذ مؤتمر COP27 حول الاحتباس الحراري وتغير المناخ لبناء منشآت لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونياك بقيمة تقدر استثماراتها بحوالي ٨٣ مليار دولار. وتسعى مصر أن تصبح مركزًا إقليميًا لتصدير الهيدروجين الأخضر، وتهدف في الحصول على حصة سوقية عالمية من سوق الهيدروجين الأخضر تتراوح بين ٥٪ و٨٪ بحلول عام ٢٠٤٠.

الأردن

انخفاض العجز في الميزان التجاري. وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة، سجل الأردن عجزاً تجارياً قدره ١٣,١ مليار دولار عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١٤,٧ مليار دولار عام ٢٠٢٢، بانخفاض قدره – ١٠ ٪ على أساس سنوي. وانخفض إجمالي الصادرات بنسبة –١,٥٪ إلى ١٢,٦ مليار دولار، بينها ١١,٧ مليار دولار من الصادرات المحلية، أي بانخفاض –١,١٪ على أساس سنوي، و٩٤٠,٨ مليون دولار في إعادة التصدير، أي بانخفاض – ٥,٨٪ على أساس سنوي. وانخفضت الواردات بنسبة –٦٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٢٥,٨ مليار دولار.

انخفاض معدل البطالة عام ٢٠٢٣. بلغ معدل البطالة في المملكة الأردنية، بحسب دائرة الإحصاءات العامة، نسبة ٢١,٩٪ خلال عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٢٢,٨٪ في عام ٢٠٢٢، أي بنسبة انخفاض تعادل –٣,٨٪، وفي الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، وصل معدل البطالة إلى ٢١,٤٪، وهو أدنى معدل مسجل منذ عام ٢٠٢١. وبلغ متوسط معدل البطالة المسجل بالنسبة للرجال ١٩,٦٪ خلال عام ٢٠٢٣ و٣٠,٨٪ بالنسبة للنساء.

نضوج الخدمات الرقمية العامة. بحسب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بلغت درجة الأردن المرتبطة بمؤشر مستوى نضوج الخدمات العامة الرقمية GEMS Index نسبة ٦٤٪ عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٥٩٪ في عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل زيادة بنسبة +٨,٥٪. تقدمت المملكة في كافة الركائز الثلاث للمؤشر: توافر الخدمات وتطورها حصلت على (٨٠,٠٢٪، بزيادة +١٢٪)، الولوج للخدمات ورضا المستخدمين حصلت على (٥٧,٣٦٪، بزيادة +٣,٢٪)، وأخيراً المعلومات والمساعدة حصلت على (٦٦,٠٩٪، بزيادة +١٠,٥٪). ويحتل الأردن المركز الخامس عربيا، بعد المملكة السعودية ودولة الإمارات العربية وقطر وعمان.

لبنان

وكالة ستاندرد آند بورز تقدر الناتج المحلي الإجمالي اللبناني بـ ١٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٣. حافظت وكالة التصنيف ستاندرد آند بورز (S&P) في ١٦ فبراير الماضي على مستوى تصنيف الديون السيادية في لبنان بالعملة الأجنبية وبالعملة المحلية، وتشير الوكالة بأنه في سياق التقدم الضئيل في الإصلاحات، لا تزال مخاطر التخلف عن سداد الديون المقومة بالعملة المحلية مرتفعة. من ناحية أخرى قامت الوكالة أيضًا بتحديث تقديراتها وتوقعاتها للاقتصاد الكلي، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر العالية للتداعيات الاقتصادية القوية المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط، وقدرت الناتج المحلي الإجمالي اللبناني بحوالي ١٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٥٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧. وأشارت الوكالة بان النمو الحقيقي سيكون سلبيا في عام ٢٠٢٤ (–٢,٠٪)، كما في عام ٢٠٢٣ (–٢,٠٪) وفي عام ٢٠٢٢ (–٠,٦٪)، وقدرت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣٠٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، أو ٣٨٪ فقط من مستوى عام ٢٠١٧ (٧٨٠٠ دولار أمريكي).

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

المغرب

محطة ضخمة لتحلية المياه في منطقة الدار البيضاء. يعمل المغرب، الذي يتجه نحو عامه السادس على التوالي من الجفاف، جاهدا على تنفيذ الخطوط الرئيسية لبرنامجه الوطني للتزود بالمياه الصالحة للشرب والري الذي أطلقه للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٧. وكجزء من هذا البرنامج، يعمل المغرب على الإسراع في تنفيذ مشروع ضخم على مستوى القارة الأفريقية في بناء محطة لتحلية المياه تقع على بعد حوالي أربعين كيلومترا جنوب منطقة الدار البيضاء الكبرى. الطاقة الإنتاجية لهذه المحطة ستبلغ ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا، وهو ما يكفي لتوفير مياه الشرب لسكان مدينة الدار البيضاء البالغ عددهم ٣,٣٤ مليون نسمة وتوسيع شبكة الري على مساحة ٨٠٠٠ هكتار. ومن المقرر أن تدخل هذه المحطة التي تقدر تكاليفها بـ ٨٠٠ مليون يورو قيد الخدمة في عام ٢٠٢٧.

ارتفاع النمو تدريجيا في المغرب على المدى القريب. في إطار المشاورات السنوية التي يحققها صندوق النقد الدولي في إطار المادة الرابعة، قام فريق من المنظمة الدولية بزيارة المغرب التقى خلالها مع السلطات والمسئولين السياسيين والاقتصاديين. وفي بلاغ صحفي صدر في ختام هذه الزيارة، سلط فريق صندوق النقد الدولي الضوء على »صمود الاقتصاد المغربي الذي حقق تقدماً ملحوظاً خلال السنة الماضية بفضل انتعاش الطلب المحلي وديناميكية الصادرات، ويتوقع فريق صندوق النقد الدولي أن يرتفع النمو الاقتصادي تدريجيا في المغرب إلى حوالي ٣,٥٪ على المدى المتوسط، مدفوعا بطفرة الاستثمارات، لكنه أشار إلى احتمال أن يؤدي نمو الطلب المحلي إلى اتساع عجز الحساب الجاري تدريجيا إلى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ورحب أعضاء صندوق النقد الدولي بالتزام السلطات على العمل لضبط الأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط وعلى تعميم نظام الحماية الاجتماعية والإصلاحات على مستوى ضريبة القيمة المضافة. وأخيراً دعا فريق صندوق النقد الدولي السلطات المغربية إلى استكمال إصلاح وتحسين النظام الضريبي والإدارة الجيدة للنفقات وتوسيع نطاق استخدام السجل الاجتماعي الموحد ليشمل كافة البرامج الاجتماعية. ولتحفيز خلق المزيد من فرص العمل وجعل النمو أكثر شمولا، يدعو صندوق النقد الدولي السلطات إلى تسريع الإصلاحات الهيكلية، ولاسيما المؤسسات العامة، والى إصلاح نظام التأمين ضد البطالة، وتحسين سياسات سوق العمل وقطاع الرعاية الصحية و نظام التعليم ومشاركة المرأة في سوق العمل.

الجزائر

ارتفاع حجم التبادل التجاري بين فرنسا والجزائر

تشير بيانات الجمارك الفرنسية إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين فرنسا بنسبة ٥,٣٪ في عام ٢٠٢٣ حيث حققت رقم أعمال بقيمة ١١,٨ مليار يورو، مقارنة بـ ١١,٢ مليار في عام ٢٠٢٢. وبشكل أكثر تفصيلا، ارتفعت الواردات الفرنسية من البضائع الجزائرية بنسبة ٨ ٪ وسجلت قيمة ٧,٣ مليار يورو، مدفوعة بواردات المواد الهيدروكربونية (+١٥,٣٪، إلى ٦ مليار يورو). من جهتها، بقيت الصادرات الفرنسية مستقرة مع انكماش طفيف بنسبة ٠,٥٪ وحققت رقم أعمال بقيمة ٤,٤٩ مليار يورو مقارنة بـ ٤,٥١ مليار في عام ٢٠٢٢. ويظهر قطاع المنتجات الزراعية الذي يعتبر من القطاعات القوية للصادرات الفرنسية إلى الجزائر، تراجعا سلبيا بنسبة -١,٧٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢، ولاسيما الحبوب التي شهدت انخفاض مبيعاتها بنسبة ٨٠٪، وتراجعت مبيعاتها من ٨٣٤ مليون يورو في ٢٠٢٢ إلى ١٦٦ مليون يورو في ٢٠٢٣. هذا التراجع قابله الأداء الجيد لمعظم الصادرات الفرنسية الأخرى حيث شهدت المنتجات الصناعية (١,٩ مليار يورو سنة ٢٠٢٣) التي أصبحت تمثل الآن القطاع الرئيسي للصادرات الفرنسية إلى الجزائر وتمثل نسبة ٤١,٧ بالمئة من إجمالي الصادرات إلى الجزائر، ارتفاعاً بنسبة ٢٠,٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢. ومبيعات المعدات الميكانيكية، ثاني أكبر قطاع للصادرات الفرنسية الى الجزائر، سجلت ارتفاعا بنسبة ١٦,٩٪ لتبلغ ١ مليار يورو مقارنة بـ ٨٧٩ مليون يورو عام ٢٠٢٢ و معدات النقل التي تمثل القطاع الثالث للصادرات بلغت ٨٦٣ مليونا، بزيادة ٢١,٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢. وارتفعت منتجات الصناعات الغذائية وهي القطاع الرابع للصادرات الفرنسية نحو الجزائر، من ٣٠٥ ملايين إلى ٤٠٨ ملايين، مسجلة إحدى أقوى الزيادات خلال الفترة بنسبة ٣٣,٦٪. وأدت الزيادة القوية في الواردات الفرنسية من الجزائر واستقرار المبيعات الفرنسية تلقائيًا إلى تدهور الميزان التجاري الفرنسي الذي تراجع بنسبة ٣٣,٣٪، لينتقل من ٢,١ مليار يورو في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٨ مليار يورو في عام ٢٠٢٣.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

Construisons ensemble

les installations de traitement de l'eau

de demain !

Sources

Depuis près de 20 ans, Sources conçoit et construit vos stations d'épuration municipales ou industrielles, et vos usines de production d'eau potable

Station d'épuration de 1000 EH à 500 000 EH

Usines de production d'eau potable de 10 à 2000 m³/h

Contactez-nous :

01 55 17 31 31
info@sources.fr
www.sources.fr